

العولمة والهوية الوطنية في الدول النامية
(منظمة التجارة العالمية أنموذجاً)

Globalization and national identity in Developing Countries
(WTO as an example)

¹حسين فرج الحويج

كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب ليبيا

Hussen.Alhwij@elmergib.edu.ly

تاريخ القبول: 2019/10/29

تاريخ الاستلام: 2019/08/24

ملخص:

هدفت الدراسة لتحليل أهم انعكاسات العولمة على الهوية الوطنية للدول النامية من خلال انضمامها لمنظمة التجارة العالمية كأحد أهم المؤسسات الاقتصادية للعولمة، واعتماداً على المنهج التحليلي توصلت الدراسة إلى أن التحديات المترتبة على انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية يمكن أن تتمثل في تآكل مفهوم الدولة القومية بهذه الدول، والنيل من سيادتها الوطنية، وكذلك تهديدات تدفقات التجارة في المنتجات الثقافية، والآثار التي قد تطال أنماط الاستهلاك المحلي في تلك الدول، إضافة إلى تكييل إرادة الدول النامية لتحقيق أمنها الدوائي. الكلمات المفتاحية: العولمة، الدول النامية، منظمة التجارة العالمية، الهوية الوطنية، التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

تصنيف JEL: F13, F52, F55, F69

Abstract:

The study aimed to investigate the impacts of globalization on the national identity in LDCs, in the context of joining WTO. In order to achieve the study objectives an analytical approach was adopted. The main findings of the study has indicated that joining WTO can influence the national identity in LCDs in some ways, such as the erosion of the concept of the nation-state of these countries and the erosion of their national sovereignty. In addition, the threats of free trade flows in cultural materials and products. Furthermore, these countries can be influenced by the agreement of Rights of Intellectual property in achieving its national security.

Key words: Globalization, LDCs, WTO, national identity, regional economic blocs.

JEL classification codes: F13, F52, F55, F69

1. مقدمة:

تعد العولمة من الظواهر المركبة التي ميزت تاريخ البشرية منذ قرون مضت، وقد انعكست هذه الظاهرة "أو العملية" كما يرى البعض في درجة من التقارب أو التمازج بين المجتمعات البشرية، بطريقة تدفع لصهر هذه المجتمعات ضمن بوتقة واحدة، اقتصادياً، وثقافياً، وسياسياً، واجتماعياً، وتعمل هذه الظاهرة من خلال آلياتها وأدواتها المعروفة على ترسيخ مفهوم العالمية، والتقليل من النزعة القومية، وقد اختلفت مظاهر العولمة وتنوعت بتنوع الحالات التي تنعكس من خلالها، ويمثل الجانب الاقتصادي أحد أهم الأوجه التي تشكل النواة الأساس للعولمة، وفي هذا الإطار تعد العلاقات التجارية بين دول العالم أحد أهم الركائز التي قامت عليها العولمة الاقتصادية، وتعد منظمة التجارة العالمية WTO أكبر كيان مؤسسي يمثل هذا الجانب، وقد أتت هذه المنظمة لتستكمل أجزاء الحلقة التي تمثل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، التي ابتدأت بصندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير WB على أعقاب اتفاقية Bretton Woods بعد الحرب العالمية الثانية، وهدفت هذه المنظمة لإدارة حزمة الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي تم توقيعها ضمن معاهدة الجات GATT سنة 1947، وما تم التفاوض عليه خلال جولات المفاوضات التي انطلقت فيما بعد إلى تاريخ تأسيس هذه المنظمة، وما يمكن أن يتم التفاوض والاتفاق عليه في المستقبل، الأمر الذي يسير في اتجاه تحرير التجارة العالمية من كل القيود التي قد تعترض طريقها.

لقد تزامن الحديث عن العولمة بشكل عام، والنظام العالمي لتحرير التجارة الدولية الممثل في منظمة التجارة العالمية بشكل خاص مع الحديث عن الهوية الوطنية، وقد انطلقت جل المفاوضات التجارية التي خاضتها الدول النامية في رواق منظمة التجارة العالمية دائماً وأبداً من نقطة أساسية تمثلت في التخوف من التأثيرات التي يمكن أن ترتبها عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على الهوية الوطنية لهذه الدول، التي تنعكس في العادات والتقاليد وأنماط العيش، والثقافة المحلية والموروث الحضاري والديني الذي يمثل خصوصية هذه المجتمعات، وقد تعززت هذه المخاوف بعدة شواهد، انطلقت من الظرف الراهن للدول النامية، ومستوى التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها، وما يترتب عليه من عدم تمكن هذه الدول من مجاراة القدرات الاقتصادية العالمية الكبرى، وخاصة تلك المتعلقة بالشركات العابرة للقوميات، الأمر

الذي يعني في النهاية أن الدول النامية قد تظل مجرد سوقٍ لتصريف المنتجات التي تفرزها قوى الإنتاج الرأسمالية التي تضمخ أروقة الاقتصادات المتقدمة التي نظرت ومهدت لتأسيس هذه المنظمة. لقد أصبحت مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أمراً واقعاً، ولم تعد مجرد خيار يطرح فيقبل أو يرفض، ومرد ذلك إلى أن دول المنظمة تسيطر على أكثر من 70% من التجارة العالمية في الوقت الراهن، وأن التأثير بهذه المنظمة هو أمر وارد حتى لو لم تتم عملية الانضمام، ولذلك فإن دراسة الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، في مختلف الجوانب، وتأثيراتها على الهوية الوطنية على وجه الخصوص هو أمر في غاية الأهمية، وذلك لتحديد السياسات الملائمة لمواجهة هذه التحديات، والعمل على رفع كفاءة الدول النامية لتجنب السلبيات وتعزيز الإيجابيات الناجمة عن الولوع للنظام التجاري العالمي. يهدف هذا البحث لتحليل انعكاسات النظام التجاري العالمي كأحد افرازات العولمة ممثلاً بمنظمة التجارة العالمية WTO على الهوية الوطنية للدول النامية حال انضمامها لركب هذه المنظمة.

1.1. المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية لهذا البحث في الآثار التي يمكن أن تترتب عن انضمام الدول النامية لركب منظمة التجارة العالمية على الهوية الوطنية لها، الأمر الذي يدفع هذه الدول إلى عولمة ثقافتها وانصهار هويتها الثقافية والتاريخية في بوتقة العولمة، وما يترتب عن ذلك من تغريب لهذه الدول وانسلاخ عن أصولها وموروثها وثقافتها الوطنية التي تميزها عن باقي الدول.

1.2. هدف البحث: يهدف البحث لتحليل الآثار المحتملة لانضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية على الهوية الوطنية لهذه الدول.

1.3. سؤال البحث: يمكن إبراز سؤال البحث في الآتي:

"ما هي أهم انعكاسات عملية انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية والالتزام بقواعدها وتنفيذ اتفاقياتها على الهوية الوطنية لهذه الدول؟"

1.4. أهمية البحث ومبرراته: تتمثل أهمية البحث في أنه:

- يقدم تحديداً مفاهيمياً للعولمة والهوية الوطنية يمكن من خلالهما فهم وتصوير هذ القضايا.
- يلي الحاجة لفهم وتصوير القضايا المتعلقة بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وإبراز أهم الآثار السلبية لهذه العملية على الهوية الوطنية، الأمر الذي ينبع من احتمال تأثر هذه الدول بتيار التجارة الجارف من خلال هذه المنظمة.

- يمكن أن تساعد نتائج البحث في بناء وتشكيل سياسات ملائمة لتفادي السلبيات الناجمة عن الانضمام لهذه المنظمة.

1.5. **منهجية البحث:** يوظف البحث في تحقيق الهدف المشار إليه آنفاً المنهج التحليلي، وذلك عن طريق تحليل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وقواعدها الحاكمة، ومحاولة استنباط الآثار التي ترتبها عملية الالتزام بهذه القواعد على الهوية الوطنية لهذه الدول، وإبراز تأثير ذلك على مستقبل هذه الدول.

2. العولمة والهوية الوطنية (مدخل مفاهيمي):

يلعب التحديد المفاهيمي دوراً مهماً في فهم الظواهر وتأطيرها وتحليل أبعادها ومضامينها، ويصدق هذا القول بشكل عام على الظواهر الاجتماعية، التي تكون معقدة ومتداخلة لدرجة قد يصعب معها التعامل مع هذه الظواهر دون تحديد دقيق لأطرها وحدودها ومظاهرها، ويهدف هذا القسم لتقديم تحديد مفاهيمي مناسب لكل من العولمة والهوية الوطنية.

2.1. العولمة:

2.1.1. **النشأة والمفهوم:** الفكرة التي قد تتبادر إلى الذهن عند استخدام مصطلح العولمة Globalization أن هذا المصطلح إنما هو وليد هذا العصر، وحتى وإن كان الاستخدام الأول لهذه الكلمة قد ظهر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي خلال القرن المنصرم فإن فكرة العولمة ومظاهرها الأساسية ليست بالأمر الجديد (أمين، 2009)، فقد شهدت البشرية منذ حوالي خمسة قرون حالات ازادت فيها قوة العلاقات الاقتصادية والثقافية بين مختلف دول العالم، وقد كانت تلك الحالات نتاجاً للتطورات التكنولوجية، وخاصة تلك المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والتجارة، التي تطورت تدريجياً من البوصلة إلى الأقمار الصناعية في عصرنا الحاضر (أمين، 2009)، تلك التطورات العلمية كانت القناة والمُعبر الذي ولجت العولمة من خلاله إلى حياتنا، ولقد شهدت تلك العلاقات انحساراً في وتيرتها لفترات قصيرة عبر التاريخ، شكلت محطات تراجعته خلالها حدة تلك الحالة الكونية، ولعل الكساد العظيم في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي - تلك الأزمة الاقتصادية الكبرى التي فضلت الكثير من دول العالم معها الانطواء على الذات (أمين، 2009) - خير شاهد على ذلك، ولهذا فإنه من الإنصاف القول بأننا نعيش هذه الأيام الموجة المعاصرة للعولمة.

ارتبطت نشأة العمولة وتطورها بتطور النظام الرأسمالي ذاته، وقد وصل الأمر بالبعض لاعتبارها شكل جديد، أو مرحلة متقدمة من الهيمنة الرأسمالية (مقدم وعبد المجيد، 2002)، ويرى البعض أن العمولة هي الصورة المعاصر للرأسمالية، وأنها قد خرجت للوجود مع انهيار النظام الاشتراكي (خليل، 2008)، ويرى R. Robertson أن نشأة العمولة مرت بخمس مراحل هي: (مقدم وعبد المجيد، 2002)

– **المرحلة الجينية:** امتدت هذه المرحلة في أوروبا خلال الفترة من بداية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، وقد شهدت تكون ونمو ما يعرف بالدولة القومية، وشاعت خلالها الأفكار المتعلقة بالإنسانية وبالفرد.

– **مرحلة النشوء:** وقد استمرت لحوالي سنة 1870، واحتضنت تطور العلاقات الدولية، بما يتضمنه ذلك من أطر مؤسساتية دولية، وقد شهدت هذه المرحلة اندماج العديد من المجتمعات غير الأوروبية في بوتقة المجتمع الدولي.

– **مرحلة الانطلاق:** وقد امتدت إلى العشرينيات من القرن العشرين، وظهر فيها العديد من القضايا والمفاهيم المتعلقة بالعمولة، ومنها مفهوم حقوق الإنسان، والهوية القومية، ودارت فيها رحى الحرب العالمية الثانية، وتكونت خلالها عصابة الأمم.

– **مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:** امتدت هذه المرحلة إلى حوالي الستينيات من القرن الماضي، وقد شهدت خلافات ومناقشات فكرية حول المفاهيم الناشئة للعمولة، وتم فيها التركيز على حقوق الإنسان، وبرز فيها دور الأمم المتحدة.

– **مرحلة عدم اليقين:** وقد بدأت هذه المرحلة منذ التسعينيات من القرن الماضي، وفيها تم اندماج دول العالم الثالث في منظومة المجتمع الدولي، وشهدت عملية توسع كبير للمؤسسات والحركات العالمية، وتم التركيز فيها على حقوق الإنسان، وحماية حقوق الأقليات، وتعدد الثقافات والسلالات العرقية داخل المجتمع الواحد.

لعله من المفيد القول هنا- وقبل الخوض في أي تحديد مفاهيمي للعمولة- بعدم وجود تعريف اصطلاحي شامل ودقيق لهذه الكلمة، ويعود ذلك لتعدد صور العمولة، وعلاقتها بمختلف مناحي الحياة، وانطوائها على حالات تتداخل ضمن حقول مختلفة من المعرفة، ومستويات متنوعة من التحليل، من الاقتصاد إلى السياسة والثقافة والايديولوجيا، وانتشار الأسواق، والصناعات العابرة للحدود، وغيرها من المجالات والأنشطة التي تدخل ضمن هذا المفهوم (خليل، 2008)، وتدل كلمة "عمولة" من الناحية اللغوية على "جعل الشيء عالمياً بفعل قوة

دافعة" (خليل، 2008)، ولقد كان الظهور الأول لكلمة "عولمة" Globalization في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اشتقت من كلمة "Globe، التي تعني الكرة، وهي تعني "الاندماج في الاقتصاد والسياسة والسلوك والثقافة دون أي اعتبار للحدود السياسية" (الخلايلة، 2018)، وتعرف العولمة بأنها "... زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الانسانية، من خلال عمليات انتقال السلع، ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج، والأشخاص، والمعلومات..." (خليل، 2008)، وتعرف أيضاً على أنها "ذلك الوضع الذي تزال فيه الحدود والقيود الجغرافية والسياسية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات والمعلومات، وحتى القيم والعادات بين مجتمع وآخر" (عبد السلام، 2004).

2.1.2. **مظاهر العولمة وأبعادها:** لقد تشكلت السمات والمظاهر التي تنعكس من خلالها العولمة عبر مراحل تطورها التاريخي، وقد تم خلال هذا التطور بناء المؤسسات وإنضاج المفاهيم، وتشكيل الروافد الأساسية لعولمة كل شيء، ورغم أن العولمة مفهوم لا يتصل بمحقل الاقتصاد فقط، ولكن أبرز ملامحه ومظاهره اقتصادية بامتياز، ويمكن إبراز أهم مظاهر العولمة وملاحمها الأساسية في الآتي: (خليل، 2008)

- زيادة درجة الترابط بين مختلفة أقطار العالم، وتكوين ما يسمى بالقرية الكونية أو القرية العالمية، ويعود ذلك للتطورات التكنولوجية في وسائل الاتصال والمواصلات.
- التطور في وسائل الاعلام، وتأثيرها على السلوك البشري، الأمر الذي زاد من درجة الاندماج والاحتكاك بين الحضارات المختلفة.
- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية كالفقر والتنمية المستدامة وقضايا التلوث وحماية البيئة، وجعلها ذات طابع عالمي.
- تنامي الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، وزيادة نفوذها واتساع أسواقها وتنامي أرباحها.
- الاتجاه المتعاظم صوب تشكيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
- تزايد الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك في إطار التعامل مع مشكلات المديونية الخارجية للدول النامية.
- من جهة أخرى يرى بعض الكتاب أن مظاهر العولمة تتداخل كثيراً مع أبعادها، وتقسّم أبعاد العولمة إلى ثلاثة أقسام هي:

– **البعد الاقتصادي:** ويقوم هذا البعد على تحرير الاقتصاد، ومن مظاهر ذلك سياسات الخصخصة، التي قد تنعكس في نقل ملكية مشروعات القطاع العام إلى القطاع الخاص، ورفع الدعم، وتحرير التجارة، وتدمج الدول النامية في هذا البعد عن طريق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تتلقاها في صورة وصفات جاهزة من صندوق النقد الدولي IMF، أحد أكبر المؤسسات النقدية للعولمة (الدقس، 2012).

– **البعد السياسي:** يمكن القول بأن العولمة في المجال السياسي إنما تنطلق من نقطة أساسية مفادها تقليص سيادة الدولة القومية (طيب وحداد، 2004)، ويتجسد هذا البعد أيضاً في سقوط الكثير من الأنظمة الدكتاتورية والشمولية، والميل إلى النماذج الديمقراطية، وتنامي الاهتمام بحقوق الإنسان (الدقس، 2012).

– **البعد الثقافي:** ويتجسد هذا البعد في أنقى صوره في الدعوة لإذابة الخصوصية الثقافية في بوتقة الثقافة العالمية الموحدة، وينطلق من محاولات إلغاء التنوع الثقافي في سبيل صياغة ثقافة عالمية موحدة التي تتجاوز القيم والمعايير والخصوصيات الوطنية (الدقس، 2012).

2.1.3. **آليات العولمة وأدواتها:** من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن آليات العولمة وأدواتها متداخلتان إلى حد كبير، ويقصد بآليات العولمة في سياق هذا البحث العوامل التي هيأت لنمو وتطور هذه الحالة، أما الأدوات فإنها تشير في هذا السياق إلى المؤسسات التي تدير عمليات النظام العالمي الذي يحتضن العولمة ويعمل لتطورها وانتشارها، ويمكن تحديد أهم آليات العولمة في الآتي:

– **الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمواصلات:** وقد هيأ هذا البركان المعلوماتي والتكنولوجي الفرصة لنمو العلاقات بين مختلف دول العالم، وجعل المعلومات والأفكار والثقافات والعادات عابرة للحدود، الأمر الذي مهد الطريق لجعل العالم قرية واحدة (برو، 2017).

– **التغيرات السياسية العالمية وبروز الأحادية القطبية:** لقد كان لانحيار الاتحاد السوفييتي أثر كبير في بروز نظام الأحادية القطبية، وقد ساهم سقوط النظام الاشتراكي في روسيا وانحيازه في تقديم نموذج اقتصاد السوق كخيار وحيد للتنمية والتقدم، وبقي النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية المسار الوحيد أمام دول العالم (برو، 2017)، ومن جهة أخرى فقد شهد النظام الرأسمالي ذاته العديد من التطورات في اتجاه التقليص من دور الدولة القومية في الاقتصاد،

وإطلاق العنان لقوى السوق ورأس المال الخاص "المحلي والأجنبي" في الحياة الاقتصادية، والسير في اتجاه ما يعرف بالخصوصية (عبد السلام، 2004).

– **الاتفاقيات الدولية لدعم حرية التجارة:** ومن أهم هذه الاتفاقيات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT سنة 1947، التي تمخضت بعد جولات طويلة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف عن ولادة منظمة التجارة العالمية WTO سنة 1995. تتمثل أهم أدوات العولمة في الآتي:

– **الشركات متعددة الجنسيات MNCs:** وتسمى أحياناً بالشركات عابرة القوميات، وهي من أهم أدوات العولمة الاقتصادية، وتتمثل في تلك المنظمات الانتاجية والتجارية العابرة للحدود، التي تعد صورة من صور تدويل عمليات الإنتاج، ونتيجة لمرحلة التطور الراهن للرأسمالية (سعيد، 1986)، ولقد صارت هذه الشركات قوة اقتصادية لا يمكن للكثير من الدول الوقوف ضد إرادتها (برو، 2017)، ويتعلق نشاط الشركات عابرة القوميات في تلك الصور من النشاط التي ينجم عنها ملكية أصول إنتاجية في الخارج، ويطلق على ذلك اصطلاح الاستثمار الأجنبي المباشر FDI.

– **البنك الدولي WB:** وهو مؤسسة تتبع هيئة الأمم المتحدة، وأنشئ سنة 1946، وتلخص وظيفته في منح القروض للدول الأقل نمواً LDCs، وذلك لتمويل مشروعات تنموية في تلك البلدان، وتكون تلك القروض مقيدة بشروط يوضحها النظام الأساسي لهذا البنك الذي يركز على تحرير الأسواق، والتقليل من تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال تقليص الإنفاق الحكومي، وي طرح برامج للإصلاح الاقتصادي وتطبيق الخصوصية، الأمر الذي يعني أن الهدف الأساس لهذا البنك إنما يتمثل في دفع تلك البلدان للانخراط في اقتصاد السوق، والتمكين لرأس المال الأجنبي، الذي يسعى للسيطرة على القرار السياسي في البلد المضيف (تومي، 2012).

– **صندوق النقد الدولي IMF:** وقد أنشئ على أعقاب اتفاقية Bretton Woods سنة 1946، ويهدف بشكل عام إلى المحافظة على سير نظام النقد الدولي بالصورة السليمة، وتشجيع التعاون النقدي بين مختلف دول العالم من خلال إيجاد إطار عام لتسهيل المدفوعات الدولية، ويهدف كذلك للمحافظة على استقرار أسعار الصرف، الأمر الذي يهيئ المناخ لتسهيل تطور التجارة الدولية وتوسيع نطاقها (مفلح، 2007)، ويصب كل ذلك في توسيع العمل بمبدأ حرية التجارة، وتعميق درجة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مختلف دول العالم.

– منظمة التجارة العالمية WTO: لقد كانت الانطلاقة الأولى للجهود الدولية لتحرير التجارة الدولية من خلال اتفاقية الجات GATT سنة 1946، التي تلتها جولات طويلة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف انتهت بولادة منظمة التجارة العالمية WTO خلال جولة أوروغواي سنة 1995، وتهدف هذه المنظمة إلى إدارة حزمة من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف ترمي إلى تحرير التجارة وتوسيع الأسواق، وهي مؤسسة لها طابع خاص يشبه إلى حد بعيد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتسير أهدافها في ذات الاتجاه (الحياي، 2006).

2.2. الهوية الوطنية:

2.2.1. مفهوم الهوية: تعرف الهوية في أبسط صورها بأنها "إحساس فرد أو جماعة بالذات" (مهدي، 2009)، وهي نتاج للوعي بالذات، أو بمعنى آخر إحساس بأن هذه الجماعة أو تلك تمتلك خصائص وسمات تميزها عن غيرها (مهدي، 2009)، وتطلق كلمة هوية الفرد على ذلك النسق من المعايير الذي يعرف ويعرّف به الفرد، وينطبق ذات الحكم على هوية الجماعة والمجتمع (ميكشيللي، 1993).

يمكن النظر إلى الهوية من منظور ضيق، ومن الأمثلة على ذلك الهوية القومية، والهوية العرقية والطائفية، والهوية الدينية، بينما يكون المفهوم الأشمل للهوية حاوياً لهذه النماذج في إطار ما يسمى بالهوية الوطنية، التي تشمل أكثر من قومية، وأكثر من دين، وأكثر من عرق أو طائفة (مهدي، 2009)، وبذلك تكون الخصائص المشتركة المميزة لهذه الهوية نابعة من عناصر أخرى تتعلق بالتاريخ، واللغة والثقافة، والإطار الحيوي المشترك.

يشار أيضاً إلى أن الهوية الوطنية مفهوم فضفاض، ويعاد تشكيله بتتابع الأجيال وفقاً للاحتياجات والتصورات التي تتشكل في كل جيل (باريك، 2013)، وتتكون هوية الجماعة السياسية كمرادف لمفهوم الهوية الوطنية من مجموعة من السمات والخصائص التي يتم التعرف من خلالها على هذه الجماعة، وتمييزها عن غيرها، وتشمل هذه الخصائص المعتقدات والتقاليد والاتجاهات والقيم التي تقدرها هذه الجماعة، ويكون التعبير الأوضح عن الهوية الوطنية من خلال دستور الدولة (باريك، 2013).

في إطار التحديد المفاهيمي للهوية تجدر الإشارة هنا إلى الفرق بين الهوية والمواطنة، حيث تعرف المواطنة على أنها علاقة أو عضوية تنشأ بين الفرد والدولة بحكم القانون، وتترتب على هذه العضوية واجبات كدفع الضرائب، والدفاع عن الدولة، وحقوق كالتصويت، وحق تولي المناصب العامة (مهدي، 2009)، وتعرفها موسوعة كولير الأمريكية بأنها "أكثر أشكال العضوية في

الجماعة السياسية اكتمالاً، وربما يدخل في ذلك التعريف القائل بأنها الانتماء لأمة من الأمم" (زيون، 2010)، ولهذا فإن الفرق واضح بين مفهوم الهوية التي تشكل الاحساس بالانتماء لجماعة ما تجمعهم سمات مشتركة، والمواطنة التي تعبر عن علاقة الفرد بالدولة وما تتضمنه من حقوق وواجبات، وفي الوقت الذي تشير فيه الهوية إلى الانتماء الثقافي إلى معتقدات وفلسفات ومعايير وضوابط معينة، فإن المواطنة تشير إلى عضوية الفرد إلى ذلك المجتمع الذي تتشكل هويته من العناصر المشار إليها (الناهي ورشيد، 2015).

من ناحية أخرى يتداخل مفهوم الهوية مع مفهوم الإلتواء والولاء، ففي حين تشير الهوية إلى المعايير والضوابط والقواعد المشتركة فإن الإلتواء يعبر عن نتيجة ذلك الشعور الذي يحسه الفرد إزاء جماعة معينة، أي إزاء معتقدات وقيم وأعراف وقواعد تميز هذه الجماعة، ويكون الفعل الذي يمارسه الفرد تجاه تلك الجماعة، والشعور الذي يخالجه صوبها هو الانتماء، أما الولاء فيعبر عن أقصى صور المشاركة الوجدانية للفرد تجاه الجماعة التي ينتمي إليها (الناهي ورشيد، 2015).

2.2.2. مرجعيات ومنطلقات الهوية: تتشكل هوية الجماعة من عناصر متقاربة ومتكاملة من أهمها: (ميكشيللي، 1993)

– البيئة الحيوية للجماعة: وتمثل هذه البيئة في خصائص الوسط الذي تعيش فيه الجماعة، كالحدود الجغرافية، والموقع، والمناخ، والحيوانات، والبحار، والتربة، والتنظيم الاجتماعي، وأساليب الاتصال وغيرها.

– التاريخ: يشكل التاريخ المشترك قاسماً مهماً لتحديد الهوية الوطنية، ويشتمل على الأحداث والحكايات والأساطير، والتقاليد، والعادات، والأعراف التي تميز جماعة عن غيرها، ويتجلى كذلك في الأبطال التاريخيين وآثارهم في تاريخ الجماعة، وينعكس كل ذلك على صورة التنظيم الحالي لحياة الجماعة البشرية، ويعد محدداً للآراء والسلوكيات والاتجاهات الجمعية، ويطلق عليه الموروث الثقافي والتاريخي للجماعة البشرية.

– الخصائص الديموغرافية: وتشتمل كافة الخصائص الديموغرافية للجماعة البشرية، ومن أهمها عدد السكان، وتوزيعهم العمري والمهني، ومعدلات الخصوبة، والتغيرات الحاصلة في هذه الأنساق على مدى الفصول والدورات السكانية، ويشمل كذلك عادات الزواج، ونظام العلاقات الاجتماعية، وتوزيع الأجانب، والمستوى الصحي، والحركة السكانية داخل الاقليم.

– النشاطات: ويشمل هذا البند طائفة الأنشطة التي تمارسها الجماعة البشرية وتميزها عن غيرها، ويشمل ذلك الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها حسب التنظيمات الاقتصادية، وحسب

القطاعات المنتجة، ويستدل من خلال المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بهذه الأنشطة على درجة التطور والازدهار الاقتصادي، ودرجة التبعية الاقتصادية، وتشمل هذه الأنشطة أيضاً النشاطات الدينية، وأنماط الحياة، والأحداث المميزة لحياة الجماعة، ومن ذلك الاتجاهات الأساسية للجماعة، واللغة، والإبداع.

– **التنظيم الاجتماعي:** ويعبر هذا الجانب عن التنظيم الرسمي في الجماعة البشرية، مشتملاً القوانين، والإجراءات، والنظم التي يتم بناءً عليها اتخاذ القرارات، بما في ذلك نظم الاتصالات داخل الجماعة وكيفية سريان المعلومات وتخزينها ومعالجتها، كما يتضمن هذا البند أيضاً مستويات التدرج الاجتماعي الداخلي، ونمط الزعامة، وتوزيع الأدوار.

– **الذهنية:** يمكن تعريف الذهنية الخاصة بالجماعة البشرية من خلال تحليل أشكال التعبير الجمعي، وتفسير أنماط السلوك، وأنظمة الآراء والمعتقدات، والاتجاهات والعقائد الجمعية، التي تشكل الأساس للعقلية والذهنية الجمعية للجماعة البشرية، والتي تتجسد وتنطلق وتستند إلى بنية ثقافية نفسية تميز الفرد والجماعة عن غيرها.

3. منظمة التجارة العالمية (الإطار المؤسسي للنظام التجاري العالمي):

يهدف هذا القسم إلى استعراض ومناقشة أهداف منظمة التجارة العالمية والقواعد التي تنظم عملها، وأهم الاتفاقيات التجارية التي تديرها، وذلك بغية التمهيد لتقصي الأثر الذي يترتب على انضمام الدول النامية لهذه المنظمة على الهوية الوطنية لتلك الدول، وسيتم التمهيد لكل ذلك باستعراض المراحل التاريخية التي احتضنت ولادة هذه المؤسسة ونشأتها.

3.1. نشأة منظمة التجارة العالمية وأهدافها:

3.1.1. نشأت منظمة التجارة العالمية: رغم أنها تعد التطبيق الأخير للنظام التجاري العالمي لم تكن منظمة التجارة العالمية التجربة الأولى في هذا المجال (خليل أ، 2005)، فقد انطلقت الجهود الرامية لتحرير التجارة الدولية في بدايتها الحقيقية مع توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" GATT، حيث إن النظام الاقتصادي العالمي الذي كان مقترحاً لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد قام على ثلاث ركائز، تجسد أولها في استقرار أسعار الصرف، وتجسد الثاني في حرية التنقل لرؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار الاجنبي، وتمثل الثالث في تحرير التجارة الدولية، وقد كانت اتفاقية الجات GATT البداية لتحقيق الهدف الثالث بعد تحقيق الهدفين الآخرين عن طريق إنشاء صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي للإنشاء والتعمير WB، من خلال

اتفاقية Bretton Woods سنة 1945 (الببلاوي، 2000)، وقد أوصى المجلس الاقتصادي للأمم المتحدة بناءً على مقترح أمريكي بإقامة مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف بلندن سنة 1946، تم استكماله في جنيف سنة 1947، واختتم في هافانا سنة 1948، وقد صدر عن هذا المؤتمر الوثيقة المسماة "ميثاق هافانا" أو "ميثاق التجارة الدولية"، الذي كان بمثابة الانطلاقة للتوصل للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "اتفاقية الجات" GATT (قويدر وعبد الله، 2005).

هدفت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الى تحرير التجارة العالمية من خلال العمل على تحقيق تخفيضات جمركية من قبل الدول الموقعة في الاتفاقية، وقد وضعت أيضاً آليات للحد من العوائق التجارية غير الجمركية التي تطبقها العديد من الدول، كالقيود الكمية، ونظام الحصص، وبعض القيود الإدارية كنظام التراخيص وغيرها (خليل أ، 2005)، ويمكن القول أن اتفاقية الجات GATT قد كانت تحمل صفة الوقتية، حيث إنها كانت تهدف إلى إدارة عملية تحرير التجارة العالمية بصفة مؤقتة، تمهيداً لإنشاء منظمة عالمية دائمة للتجارة تتولى إدارة هذه العملية (عدون، 2004)، ولقد جاء ظهور الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة كاستجابة لرغبة الكثير من الدول التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية، التي كانت تسعى لاستكمال أركان النظام الاقتصادي العالمي بإنشاء منظمة عالمية للتجارة بجانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وذلك للحد من وقوع الاقتصاد العالمي فريسة للأزمات الاقتصادية، التي من أشهرها تلك التي عصفت بأركان النظام الرأسمالي خلال أواخر العشرينيات من القرن المنصرم [عدون، 2004) ؛ (قويدر وعبد الله، 2005)].

لقد مرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بثمان جولات من المفاوضات للوصول إلى جولة أورجواي التي أنشئت بموجبها منظمة التجارة العالمية (الكواز، 2004)، وقد كانت الجولة الأولى في جنيف سنة 1947، وكان موضوعها التعريفات الجمركية وشاركت فيها 23 دولة، وكانت الجولة الثانية المسماة جولة آنسي في العام 1949، وكان موضوعها التعريفات الجمركية أيضاً، وشاركت بها 13 دولة، وقد كان موضوع التخفيضات الجمركية ذاته موضوعاً للجولات الثلاثة الأخرى "جولات توركاوي، وجينيف، وديلون" التي عقدت خلال الأعوام 1951، 1956، 1960-1961 بمشاركة 13، 23، 26 دولة على التوالي، وركزت جولة كينيدي سنة 1964-1976 بمشاركة 62 دولة على التعريفات الجمركية ومكافحة الإغراق، أما جولة طوكيو التي استمرت خلال الفترة 1973-1979 بمشاركة 102 دولة فقد ركزت على التعريفات الجمركية

والإجراءات غير الجمركية، وقد ركزت جولة أورجواي سنة التي استمرت من 1986 إلى 1993 بمشاركة 123 دولة على التعريفات الجمركية والاجراءات غير الجمركية، إضافة إلى موضوعات تتعلق بقطاعات الخدمات والزراعة والمنسوجات، وحقوق الملكية الفكرية، وتسوية المنازعات، وتم خلال هذه الجولة إنشاء منظمة التجارة العالمية التي بدأت أعمالها في مطلع يناير سنة 1995 (الكواز، 2004)، وتعد منظمة التجارة العالمية الإطار المؤسسي الذي يتولى إدارة حزمة الاتفاقيات التجارية التي وقعت في اتفاقية الجات 1947 والتعديلات التي لحقت بها من خلال الجولات الثمانية التالية لها، وبانتهاء الجولات الثمانية وإنشاء منظمة التجارة العالمية اكتملت أركان النظام الاقتصادي العالمي الذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد العالمي من جوانبه المالية والنقدية والتجارية (فياض واعبيدة، 2007).

3.1.2. أهداف منظمة التجارة العالمية:

يمكن الفصل هنا بين وظائف المنظمة وأهدافها، وإن كانت الوظائف قد صممت على هدي الأهداف التي ترمي المنظمة إلى تحقيقها والتي بلا شك قد اشتقت من الأهداف العامة لسياسات تحرير التجارة العالمية التي تقف وراء الجهود الدولية الرامية لتحرير التجارة، التي ترجمت نتائجها في صورة اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف تم التفاوض عليها واعتمادها على مدى نصف قرن من الزمن على وجه التقريب، ومن أهم وظائف هذه المنظمة التي تم إقرارها من خلال المادة الثالثة من اتفاق مراكش ضمن جولة أورجواي ما يأتي: (خليل أ، 2005)

– الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي تم توقيعها خلال جولات المفاوضات التجارية منذ جات 1947 إلى جولة أورجواي، وما يمكن أن يتم الاتفاق عليه مستقبلاً.

– تكون هذه المنظمة بمثابة جهاز دائم يوفر آليات للتفاوض حول النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء بشأن الاتفاقيات التجارية التي تم توقيعها، أو أي قضايا أخرى يتم الاتفاق على التفاوض بشأنها.

– تعمل المنظمة وفق قواعد المنظمة وآلياتها المتفق عليها بفض المنازعات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالقضايا التجارية الدولية فيما بينها.

– تعمل المنظمة على مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وذلك بغية التحقق من مدى الالتزام بتطبيق الاتفاقيات الموقع عليها، والقيام بالممارسات العملية التي تقع ضمن هذا الإطار. ويمكن بشكل عام إبراز أهم أهداف منظمة التجارة العالمية في الآتي: (قويدر وعبد الله، 2005)

– تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة العالمية، وتسهيل الوصول الحر إلى الأسواق، ويصب ذلك في خانة الاستفادة من المزايا المترتبة على ذلك، وما تتضمنه من ارتفاع في مستوى الدخل والنمو، وبالتالي الارتفاع في مستويات المعيشة في تلك الدول، ويدعم كل ذلك بالفكر الاقتصادي الرأسمالي.

– تقديم المساعدة الفنية والتقنية للدول النامية فيما يتعلق بكيفية تحرير تجارتها وآليات تطوير قدراتها التنافسية لأجل النفاذ للأسواق الخارجية.

– التعاون مع المنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لأجل مواءمة السياسات النقدية والمالية والتجارية على المستوى العالمي بشكل يصب في إطار تطوير التجارة الدولية وتسهيل نموها وازدهارها.

– السعي لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العالمية من خلال تخصيصها وفقاً لمتطلبات التنمية المستدامة.

يرى بعض الكتاب أن هذه الأهداف إنما هي الأهداف المعلنة من وراء إنشاء هذه المنظمة، وأن ثمة أهدافاً غير معلنة تتمثل في كون هذه المنظمة جزءاً من أدوات إدارة أزمة التضخم الركودي التي تعصف بأركان الرأسمالية المعاصرة، ويتطلب الخروج منها ادماج المزيد من الاقتصادات النامية في المنظومة الاقتصادية العالمية (الحياي، 2006).

3.2. مبادئ منظمة التجارة العالمية:

يقوم النظام التجاري العالمي الجديد الذي تدبره منظمة التجارة العالمية على عدة مبادئ هي:

3.2.1. مبدأ عدم التمييز: يقوم مبدأ عدم التمييز على المساواة بين شركاء التجارة، وذلك فيما يتعلق بمعاملة الواردات من خلال الرسوم الجمركية أو القيود الكمية، أو أي قيود تجارية أخرى، حيث تلتزم الدول أعضاء المنظمة بموجب هذا المبدأ بمعاملة المنتج الأجنبي بنفس المعاملة التي يتلقاها المنتجين الآخرين الأجانب "شركاء التجارة"، فتطبق الدولة العضو نفس معدل الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من كل شركاء التجارة دون تمييز، ولا تمنح معاملة تفضيلية لأي شريك على حساب الآخرين، وذلك بهدف الوصول للمنافسة الحقيقية الكاملة (الحصيني، 2009)، وتحرم تلك الدول بذلك من إعطاء أي معاملة تفضيلية خاصة، إلا في

حالات محددة تشكل استثناءات تضمنتها الاتفاقية، وهي: (خليل أ، 2005)

– إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التي يُسمح في ظلها بالمعاملة التفضيلية بين أعضائها.

- منح مزايا للواردات من الدول النامية، وعدم منح هذه المزايا للواردات من الدول المتقدمة.
- التمييز ضد الدول التي يتبين أنها قد لجأت لممارسات تجارية غير عادلة.
- 3.2.2. **مبدأ المعاملة الوطنية:** يتضمن مبدأ المعاملة الوطنية التزام الدول أعضاء المنظمة بمعاملة المنتج الأجنبي بنفس المعاملة التي يتلقاها المنتج المحلي "المساواة بين المنتج المحلي وشريك التجارة"، ولا يسري ذلك على الواردات إلا حين دخولها للسوق المحلية، وبذلك فإنها تخضع لذات المعاملة الضريبية المحلية التي تخضع لها المنتجات المصنعة محلياً، وبذلك فإن فرض رسوم جمركية على الواردات قبل دخولها للسوق المحلية لا يعد خرقاً لهذه المبدأ، لأن سريانه يبدأ بعد دخول السلعة للسوق المحلية (خليل أ، 2005).
- 3.2.3. **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** وهو من أهم مبادئ المنظمة وقد توارثته المنظمة من اتفاقية الجات GATT، وينص هذا المبدأ على أنه إذا قامت دولة عضو بالمنظمة بمنح أي معاملة تفضيلية لأي دولة أخرى عضو بالمنظمة، فإنها "أي الدولة الأولى" تلتزم بمنح كل الدول الأعضاء نفس المعاملة التفضيلية، ويستثنى من ذلك بعض الحالات المتعلقة بإقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تقوم أصلاً على المعاملة التفضيلية للدول الأعضاء في التكتل (الحصيني، 2009).
- 3.2.4. **مبدأ الشفافية:** يتضمن هذا المبدأ أن تلتزم كل الدول أعضاء المنظمة بالوضوح والشفافية فيما يتعلق بالأنظمة التجارية التي تتبناها (الحصيني، 2009)، وأن يكون ذلك متاحاً ومعروفاً لكل الدول الأعضاء.
- 3.2.5. **مبدأ الاقتصار على العريضة الجمركية:** تنص هذه القاعدة على اقتصار وسائل الحماية التجارية للدول الأعضاء بالمنظمة على التعريف الجمركية، ولا تعد وسائل الحماية الأخرى كالقيود الكمية، ونظام الحصص، والقيود الإدارية من الأدوات المسموح بها في ظل منظمة التجارة العالمية، وتنص الاتفاقية على ضرورة قيام الدول الأعضاء بالتخفيض التدريجي للتعريف الجمركية على وارداتها من الدول الأعضاء، ونصت الاتفاقية على تنظيم الدعم وجعله في أضيق الحدود والامتناع نهائياً عن استعمال أساليب الإغراق.
- 3.2.6. **مبدأ المحافظة على البيئة:** يقوم هذا المبدأ على أن تحترم الدول الأعضاء الاعتبارات البيئية في معاملاتها التجارية، سواءاً على المستوى المحلي أو الدولي (الحصيني، 2009)، وذلك لتحقيق الاستدامة البيئية.

3.2.7. مبدأ المعاملة بالمثل: ينص هذا المبدأ على أنه يحق لأي دولة عضو بالمنظمة أن تتخذ اجراءات وتدابير ضد أي دولة عضو بالمنظمة قامت هي الأخرى بنفس الاجراءات ضد الدولة الأولى (الحصيني، 2009).

3.2.8. مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والدول الأقل نمواً: تحظى الدول النامية DC والدول الأقل نمواً LDCs بمعاملة خاصة في قواعد منظمة التجارة العالمية، وذلك فيما يتعلق بمستوى التعريف الجمركية، أو فيما يتعلق بدرجة التزامها بالقواعد الخاصة بالمنظمة، أو توقيت تنفيذها، وينطلق كل ذلك من الرغبة في إتاحة الفرصة لتلك الدول لتكييف أوضاعها للتواءم مع المنظمة، وتقسّم أحكام المعاملة التفضيلية للدول النامية إلى ثلاثة أقسام هي: (خليل أ، 2005) – المجموعة الأولى: وفيها تلتزم الدول المتقدمة بتسهيل عملية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواقها وفقاً لنظام التفضيلات المعمم GSP.

– المجموعة الثانية: منح الدول النامية والأقل نمواً قدرماً من المرونة في تنفيذ التزاماتها تجاه المنظمة.
– المجموعة الثالثة: أحكام خاصة بتقديم الدعم الفني للدول النامية والدول الأقل نمواً من قبل الدول المتقدمة، والمنظمات الدولية، وبالأخص سكرتارية منظمة التجارة العالمية.

3.3. أهم الاتفاقيات التي تديرها منظمة التجارة العالمية: وتقسّم إلى: (خليل ب، 2005)

3.3.1. الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية: تسمى باتفاقية مراكش، وقد تم بموجبها إنشاء منظمة التجارة العالمية ككيان مؤسسي يتولى إدارة حزمة الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي تم التوقيع عليها ضمن جولات الجات (خليل ب، 2005).

3.3.2. الاتفاقيات الخاصة بالتجارة في السلع: تعد هذه الاتفاقيات من أهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، حيث تشكل التجارة في السلع أهم بنود التجارة الدولية، وتقسّم هذه الاتفاقية إلى اتفاقيات فرعية من أهمها الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، واتفاق الزراعة، والاتفاق الخاص بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، واتفاق المنسوجات، واتفاق بشأن العوائق الفنية للتجارة، وآخر بشأن اجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، واتفاق بخصوص التقييم الجمركي، واتفاق بشأن قواع المنشأ، وآخر بخصوص الدعم والاجراءات التعويضية (خليل ب، 2005)

3.3.3. الاتفاق العام للتجارة في الخدمات GATS: (خليل ب، 2005)

تسمى هذه الاتفاقية باتفاقية الجاتس GATS، وهي أول اتفاقية تجارية متعددة الاطراف تتعلق بالخدمات، وتطبق هذه الاتفاقية القواعد الخاصة باتفاقية التجارة في السلع، مع تعديلات تتعلق

بطبيعة التجارة في الخدمات، وتسري أحكام هذه الاتفاقية على 12 قطاع خدمي هي الخدمات التجارية التي تشمل الخدمات المهنية والمحاسبية، وخدمات الاتصالات، وخدمات البناء والتشييد، وخدمات التوزيع، والخدمات التعليمية، والخدمات البيئية، والخدمات الصحية، والخدمات المالية، وخدمات السفر والسياحة، والخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية، وخدمات النقل.

3.3.4. اتفاق الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية: يعد هذا الاتفاق من الاتفاقيات الجديدة في مجال التجارة الدولية، ويتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية المتمثلة في صور متعددة منها براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف، والمصنفات الفنية، والأسرار التجارية، وتنظم الاتفاقية العلاقة بين صاحب الحق والشركات التي تريد الاستفادة من هذه الحقوق، وتقر هذه الاتفاقية بالاتفاقيات الدولية الأخرى الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وتعمل على تعزيزها والتقيدها بما (خليل ب، 2005).

4. منظمة التجارة العالمية والهوية الوطنية (الآثار والتبعات):

يهدف هذا القسم لتحليل انعكاسات انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية على الهوية الوطنية لهذه الدول، فحيث إن عملية الانضمام لهذه المنظمة لم تعد مسألة اختيار، وأن التأثير باتفاقياتها سوف يطال الدول النامية حتى لو لم تنضم لركب هذه المؤسسة، فيجب العمل بكفاءة ومحاولة اغتنام الفرص التي قد تتيحها عملية الانضمام، وتتمثل أهم القضايا المتعلقة بهذا الشأن في الآتي:

4.1. منظمة التجارة العالمية وتأكل مفهوم الدولة القومية:

تنطلق منظمة التجارة العالمية كما تمت الإشارة إليه سلفاً من عقيدة أساسية تؤمن بضرورة تحرير التجارة العالمية من كل القيود الجمركية وغير الجمركية، ويصب كل ذلك في إطار الدفع بقوى السوق للعمل، والتمكين لرأس المال ليأخذ دوره في قيادة الحياة الاقتصادية، وضمن هذه البوتقة الرأسمالية لم يعد مفهوم الدولة القومية مستساغاً لدى من يقوم على هذه المنظمة، إذ أنه قد صار عائقاً أمام توسع رأس المال، وازدهار التجارة، وأمام الحركة الدؤوية للشركات عابرة القوميات (الماضي وعلو، 2016)، وبالعودة إلى المراحل التاريخية التي تكون خلالها النظام الرأسمالي يلاحظ أن الدولة قد كانت عاملاً مهماً في الوصول بهذا النظام إلى ما هو عليه اليوم، حيث إنها كانت عاملاً أساسياً في التراكم الرأسمالي (الماضي وعلو، 2016)، وكانت عصا التوازن عند الأزمات، ولعل الأزمة الاقتصادية الكبرى خلال الثلاثينات من القرن الماضي، وما صاحبها من تغيير في دور الدولة في الحياة الاقتصادية خير شاهد على ذلك، إلا أن الرأسمالية المعاصرة

وبعد أن وصلت إلى مرحلة النضج صارت ترى في دور الدولة عائقاً أمام تقدمها، وأصبحت تنادي بعودة الدولة إلى مرحلة ما قبل الكساد العظيم "الدولة الحارسة" (الماضي وعلو، 2016)، والأهم من ذلك كله أن منظمة التجارة العالمية قد فتحت الباب على مصراعيه لولوج الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول الأعضاء، وذلك من خلال إعادة صياغة التشريعات الوطنية بهذه الدول لتصبح أكثر اتساقاً مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد (الحياني، 2006)، وقد أدى ذلك لجعل هذه الدول "والعالم كله" سوقاً مفتوحة أمام هذه الشركات، وصارت الحدود الجغرافية والقانونية التي تمثل الدولة القومية التقليدية مجرد حبر على ورق.

لقد كانت هذه الشركات عاملاً فاعلاً في إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تمثل الركن الثالث للنظام الاقتصادي العالمي، وهي تبذل الكثير من الجهد وتمارس الكثير من أنواع الضغوطات لتحرير الاقتصاد العالمي من القيود التي تفرضها الحكومات الوطنية للدول الأعضاء، وتسعي بذلك لكبح كافة أنواع السياسات الحمائية التي تحد من التجارة سواءً أكانت رسوماً جمركية أو قيوداً كمية (الماضي وعلو، 2016)، وهناك من يرى أن مفهوم الدولة استناداً للفلسفة التي تبناها منظمة التجارة العالمية إنما يتجسد في ما يسمى بـ "تدويل الدولة"، حيث ترتبط مختلف دول العالم ببعضها البعض بروابط قوية، وتتم إزالة كافة العوائق التي تحد من انسياب التجارة بينها، وتفقد الدولة بذلك السيطرة الفعلية على حدودها، وتحرم من قدرتها على تشكيل سياساتها الوطنية، وتكون بذلك قد فقدت جزءاً كبيراً من شخصيتها كدولة قومية.

4.2. منظمة التجارة العالمية والسيادة الوطنية:

تعد مسألة التوفيق بين السيادة الوطنية والعملة أمراً في غاية التعقيد، حيث يشير المفهوم الأول إلى الخصوصية، بينما يشير المفهوم الثاني إلى العمومية، ودمج المجتمعات البشرية في بوتقة واحدة (كاظم، 2009)، ولهذا فإن الحدود السياسية سواءً تمثلت في مفهومها المادي الجغرافي، أو انعكست في مظهر من مظاهر السيادة الوطنية، ليست مطروحة ضمن أجندات العملة، التي تعمل من خلال مؤسساتها وآلياتها المعروفة على اختراق خصوصية المكان، ومحاوله إضعاف السيادة الوطنية للدول على أقاليمها المعترف بها دولياً، وذلك لإلغاء الخصوصية الثقافية للشعوب، والعمل على إضعاف حس الانتماء الوطني، وتفكيك عناصر ومكونات الهوية الوطنية، فتصبح تلك الشعوب حينها جاهزة لتلقي ما يقدم لها ضمن نمط الإنتاج العالمي (كاظم، 2009).

منظمة التجارة العالمية كأحد مؤسسات العولمة تهدف وتعمل على إضعاف السيادة الوطنية للدول، وذلك من خلال اتفاقياتها المختلفة التي تنص على عدم وضع أي قيود أو عراقيل أمام التجارة الحرة، وتدفع الاستثمار الأجنبي، وبذلك فإن الدول التي تنضم لمنظمة التجارة العالمية تعمل على إعادة تكييف نظمها وتشريعاتها بما يتوافق وفلسفة هذه المنظمة، التي تقوم على الحرية وفتح الباب على مصراعيه للقوى الاقتصادية الخارجية، وللمؤسسات الاقتصادية الدولية للولوج إلى جسد الاقتصاد الوطني (الماضي وعلو، 2016)، وتبغى الإشارة هنا إلى أن السيادة الوطنية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية سوف تتأثر بهذه الحالة، وقد قال Timothy Wirth كاتب الدولة للشؤون الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد "... الشعور ينمو على مهل بأن الشعوب يمكن أن تحكم عن طريق المنشآت الدولية بدل الحكم على مستوى وطني محض ... " (الماضي وعلو، 2016)، ومن أوجه الانتقاص من السيادة الوطنية للدول في رحاب منظمة التجارة العالمية أن اتفاقيات هذه المنظمة تقضي بأن تخضع الدول الأعضاء لنظام مراقبة لسياساتها التجارية والاقتصادية من قبل أجهزة مختصة بالمنظمة، كما أن للمنظمة الحق في إصدار توجيهات للدول الأعضاء تتعلق بنظامها القانوني، المتعلق بالاتفاقيات الدولية أو بالقوانين المحلية (الماضي وعلو، 2016)، ويشير Bagwell & Staiger (2001) في هذا الصدد إلى أن التزام الدول باتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تتجاوز التدابير التجارية التقليدية لتشمل الإجراءات المتعلقة بالعمل والمعايير البيئية من شأنه أن ينتقص من سيادتها الوطنية، وأن هذه المقترحات تتعدى على الحدود الوطنية، ويضيف أن الحرية الممنوحة لأعضاء المنظمة في مجال الإنتاج أكبر منها في مجال الاستهلاك، ويشير ذلك تساؤلاً يتعلق بالسبب وراء التركيز على أنماط الاستهلاك في الدول النامية وعلاقة ذلك بمصالح مهندسو منظمة التجارة العالمية.

4.3. التجارة الحرة في السلع والمواد الثقافية والهوية الوطنية للشعوب:

تقوم منظمة التجارة العالمية على فلسفة تحرير التجارة العالمية من كل القيود، وحينما يتم الحديث عن التجارة السلعية فإن الأمر يتعدى مجرد التفكير في السلع الغذائية أو المعدات والآلات الرأسمالية، إلى طائفة واسعة من السلع التي من بينها المواد والمنتجات الثقافية، كالأفلام، والكتب، ولعب الأطفال، والمنتجات الإعلامية بشكل عام، ولا يخفى على أحد مدى التأثير الذي قد تمارسه الواردات من هذه المواد على الهوية الثقافية الوطنية للشعوب، حيث تعد هذه المنتجات تهديداً حقيقياً ومباشراً لثقافة المجتمع ومنظومته الأخلاقية، وأن السكوت عنها ينذر

بتفكك المجتمع (باريك، 2013)، ولذلك تزداد مخاوف الكثير من الدول من معاملة اتفاقيات التجارة العالمية للتجارة في السلع والمواد الثقافية بنفس الآليات المتعلقة بالتجارة في السلع الأخرى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004)، والسؤال المطروح أمام الكثير من الباحثين اليوم يتعلق بمدى امكانية وجود مسار واحد وسياسة وحيدة للتنمية، وهل يستوجب التقدم الاقتصادي للدول النامية تبني القيم والعادات والثقافة الغربية؟، ولماذا تركز اتفاقيات التجارة العالمية تركيزاً شديداً على السياسات الاجتماعية في البلدان المنضوية تحت لوائها؟، كل هذه التساؤلات تشحذ الأذهان للنظر في مدى عمق التأثير الذي يربته النظام التجاري العالمي الجديد على الهوية الثقافية الوطنية للشعوب، وقد نتج عن تحوف الكثير من الدول النامية من التأثير الذي يتعلق بالتجارة في المواد الثقافية أن انقسمت المفاوضات الدولية حول ضرورة منح استثناء يسمح بمعاملة الواردات من السلع الثقافية وخاصة الأفلام والمنتجات السمعية معاملة خاصة، تتعلق بفرض قيود حمائية ضدها، وتصطدم هذه الرؤيا بالدعوات التي تطلق من قبل العديد من المؤسسات الدولية ومن بينها منظمة الأمم المتحدة التي تدعو إلى ضرورة تعزيز درجة التنوع الثقافي، وأن الدفاع عن التقاليد يمكن أن يعرقل التنمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004)، ولقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لسنة 2004 أربع مبادئ ينبغي أن تستنير بها أي استراتيجية للتعددية الثقافية، وتمثل هذه المبادئ في أن الدفاع عن التقاليد يمكن أن يعرقل التنمية البشرية، وأن احترام الاختلاف والتنوع ضروري، وأن التنوع يزدهر في عالم معتمد بعضه على بعض الآخر بصورة شمولية، عندما تكون للناس هويات متعددة وتكاملية، لا تنتمي إلى مجتمع محلي ما أو بلد ما فحسب، وإنما إلى عموم البشرية، وأن معالجة اختلافات التوازن في القوة الاقتصادية والسياسية تساعد في إحباط المخاطر التي تهدد ثقافات المجتمعات الفقيرة والضعيفة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004)

تاريخياً قوبلت التجارة في المنتجات الثقافية بالعديد من الإجراءات الحمائية (Marvasti, 1994)، وقد بررت هذه الاجراءات في السابق بحجج اقتصادية تتعلق بمدى وجود اقتصاديات الحجم والنطاق Economies of scale في الصناعات المتعلقة بالأفلام، والكتب والصحف، إلا أن الحجة الرئيسة وراء القيود التي تفرض على الصادرات من هذه المواد هي الخوف من ضياع الهوية الوطنية للشعوب (Marvasti, 1994)، وقد سمحت اتفاقية الجات GATT بتطبيق بعض السياسات الحمائية ضد الأفلام الأجنبية كسياسة حصة الشاشة screen-time quota ومنعت

أي إجراءات أخرى قد تكون صارمة، كالضرائب والقيود الكمية على الواردات من هذه السلع (Marvasti, 1994)، ويشير ذلك إلى أن اتفاقيات التجارة العالمية تسعى لإذابة كافة الثقافات في بوتقة علمية موحدة تصبح بعدها هذه الشعوب جاهزة لاستهلاك ما يصدر لها.

4.4. السوق والأرباح والخصوصية الثقافية للشعوب:

من الأهداف الخفية للعولمة ومنظمة التجارة العالمية إحدى أدواتها فرض السيطرة الثقافية والاقتصادية على الدول النامية، وتحويلها إلى مجتمعات استهلاكية (برو، 2017)، وتجدد الإشارة هنا إلى أن عمالقة العولمة من الشركات عابرة القوميات هم من يضعون أساسات ونظم التجارة العالمية التي تُسيّرُها أنماط السوق وأهداف تحقيق الربح، ومن ناحية أخرى فإن تدفقات التجارة العالمية التي يراد تحريرها من كافة القيود إنما تجري بشكل أساس من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، حاملةً معها القيم والعادات والتقاليد الغربية، ويمكن في هذا الإطار الحديث شيوع الثقافة الاستهلاكية الغربية وأنماط السلوك المرتبطة بها، حيث إن أنماط السلوك والثقافة الاستهلاكية لدى المواطن في الدول النامية تتأثر إلى حد بعيد بأنماط الثقافة الغربية التي تدخل مجتمعات تلك الدول عن طريق الواردات، وخاصة فيما يتعلق بالملابس والسلع الغذائية، وتقوم العولمة أساساً على ثقافة الاستهلاك (قطاع، 2016)، حيث إن الهدف الرئيس لأدوات العولمة وآلياتها فتح أسواق جديدة أمام الآلة الانتاجية المتنامية في الغرب، وبالتالي يكون الهدف الأساس لهذه العملية هو تحويل المجتمعات في الدول النامية إلى مجتمعات استهلاكية، ومن أبرز الأمثلة على اختراق الثقافة الاستهلاكية للدول والشعوب سلسلة مطاعم ماكدونالدز الشهيرة التي استطاعت أن توطن أنماط الاستهلاك الأمريكية في الكثير من بقاع الأرض، وتخضع عملية عولمة أنماط الاستهلاك لعدة عوامل من أهمها تفكيك الثقافة المحلية، وإغراق الأسواق المحلية بالسلع والمنتجات الغربية عن طريق الشركات عابرة القوميات، والنشاطات الإعلانية والترويجية، والتركيز على فئة الشباب كأكبر شريحة يمكن ان تكون هدفاً لهذه الثقافة (قطاع، 2016).

4.5. شركات الأدوية والمتاجرة بالصحة العامة في الدول النامية:

من الاتفاقيات الجديدة في مجال التجارة الدولية الاتفاق الخاص بحقوق الملكية الفكرية، الذي يضمن لأصحاب براءات الاختراعات المحافظة على حقوق استغلال هذه الابتكارات والاستفادة منها لصالحهم، وحيث إن هذه الاختراعات إنما تتركز بشكل أساس في الشركات متعددة الجنسيات التي تمتلك قدرات تكنولوجية جبارة تفوق قدرات الدول نفسها في الكثير من

الأحيان، فإن انطلاق الدول النامية في سبيل التصنيع وتحقيق التنمية يكون مكبلاً في الغالب بقيود الملكية الفكرية، والكارثة الأكبر حينما يكون المجال الذي تكبله هذه الحقوق متصلاً بالصحة العامة التي تعد أصلاً من أصول البقاء والكينونة الوطنية، ومن أبرز الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها في هذا الصدد ما تمارسه الشركات متعددة الجنسيات المصنعة للأدوية من ضغوط في سبيل منع الدول النامية من تصنيع الأدوية إلا وفقاً لتراخيص تمنحها تلك الشركات بتكاليف باهضة، وقد ناضلت الدول النامية في سبيل إيجاد حل لهذه المعضلة، ومن ذلك الدعوات التي تعالت في مؤتمر الدوحة الذي صدر عنه إعلان وزاري طالب بتكليف مجلس الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية الخاص بمنظمة التجارة العالمية بإيجاد حل سريع للمشكلة المتعلقة بعدم تملك الكثير من أعضاء المنظمة للقدرات التكنولوجية التي تمكنهم من تصنيع الأدوية، وخاصة تلك الدول التي تنتشر فيها الأمراض والأوبئة الخطيرة (خليل ج، 2005)، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إعاقة التوصل لقرار بهذا الشأن، وذلك بضغوطات من شركات الأدوية، ولكن تلك الدول قد تمكنت من استصدار قرار يسمح لها بتصنيع الأدوية وفقاً للحاجة، ويمنع إعادة تصديرها والاستفادة منها تجارياً (خليل ج، 2005)، ولهذا كله فإن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من شأنه أن يكبل قدرات الدول النامية في سبيل النهوض بقطاعات تمثل أساساً للسيادة والهوية الوطنية.

5. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة أهم انعكاسات انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية على الهوية الوطنية بهذه الدول، وقد تم التمهيد لذلك بإطار نظري تم من خلاله حوصله أهم القضايا المتعلقة بالتحديد المفاهيمي لمصطلحي العولمة والهوية الوطنية، كما تم أيضاً استعراض أهم القضايا المتعلقة بنشأة منظمة التجارة العالمية وأهدافها ومبادئها وأهم الاتفاقيات التجارية التي تديرها، وباستخدام المنهج التحليلي تم الخلوص إلى أن مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لا تزال محاطة بالعديد من الشكوك فيما يتعلق باستفادة الدول النامية من ذلك، وتطرح بالتالي في هذا الإطار العديد من التهديدات التي تطال الهوية الوطنية لهذه الدول.

من أهم التهديدات التي تطال الهوية الوطنية للدول النامية جراء انضمامها للنظام التجاري العالمي الجديد تآكل مفهوم الدولة القومية بهذه الدول، والنيل من سيادتها الوطنية نتيجة تدخل المنظمة في الشؤون الداخلية لهذه الدول، عن طريق مراقبة السياسات الاقتصادية والتجارية لها، وتكييف تشريعاتها لهذا الغرض، ومن ناحية أخرى فإن تدفقات التجارة الحرة في المواد والمنتجات

الثقافية هو الآخر من أهم التهديدات التي تطال الهوية الوطنية للدول النامية، أضف إلى كل ذلك أن التجارة الحرة قد تعمل على إعادة تشكيل أنماط الاستهلاك المحلي ليتواءم مع النمط العالمي، الأمر الذي يمس العادات والتقاليد والثقافة الوطنية التي تمثل خصوصية تلك الدول، وموروثها الثقافي الذي يميزها عن غيرها من الدول، ويضاف إلى ما سبق أن العديد من الاتفاقيات التجارية لمنظمة التجارة العالمية ومن بينها الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية قد صارت بمثابة القيد الذي يكبل إرادة الدول النامية لانطلاقها صوب النمو وتحقيق مستهدفات الأمن القومي، ولعل شركات الأدوية العالمية خير دليل على ذلك.

توصي الدراسة بالعمل على توحيد الجهود الذاتية والإقليمية للدول النامية، ومحاولة تقوية صوتها التفاوضي أمام منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال الاهتمام بتفعيل الاتفاقيات التجارية، وإنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المستوى القاري والإقليمي، وذلك لكي تستفيد من الاستثناءات التي منحها المنظمة لهذه التكتلات، وبالتالي المحاولة لتقليل الآثار السلبية للانضمام لهذه المنظمة.

6. المراجع:

6.1. المراجع العربية:

- البلاوي، حازم. (2000). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الحسيني، علي بن عيد. (2009). منظمة التجارة العالمية ومزايا وتبعات انضمام المملكة العربية السعودية إليها. ورقة قدمت في الحلقة العلمية الخاصة حول نماذج من نظم العدالة الضريبية والدولية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ووزارة العدل. الرياض. 17-19 مارس 2009.
- الحياي، نعمان عباس ندا. (2006). منظمة التجارة العالمية والاقتصاديات النامية. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. 13(4) 375-388.
- الخلايلة، المعتصم بالله أحمد. (2018). أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر الأحادية القطبية. مجلة التراث. 8(1) 244-270.
- القدس، محمد عبد المولى. (2012). العولمة والهوية الثقافية الهوية العربية مثالا. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. 5(7) 10-17.
- الكواز، أحمد. (2004). النظام الجديد للتجارة العالمية. مجلة جسر التنمية. الكويت. المعهد العربي للتخطيط. العدد 36.
- الماضي، أحمد عبد الله وعلو، جاسم محمد حسين. (2016). مفهوم تحرير التجارة العالمية وأثره على النظام القانوني والاقتصادي وسيادة الدول الأعضاء. مجلة جامعة تكريت للحقوق. 1(1) 392-428.
- الناهي، أحمد عبد الله و رشيد، صدام عبد الستار. (2015). إشكالية الهوية في المجتمعات العربية قراءة في مسألة الانتماءات الفرعية. مجلة قضايا سياسية. (42) 107-128.
- أمين، جلال. (2009). العولمة. القاهرة: دار الشروق
- باريك، بيكو. (2013). سياسة جديدة للهوية المبادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل. ترجمة: حسن محمد فتحي. القاهرة، المركز القومي للترجمة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2004). تقرير التنمية البشرية "الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع".

- برو، هشام. (2017). أثر سياسات منظمات العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات القومية - مع الإشارة إلى الاقتصاد الجزائري وتأثره بسياسات منظمات العولمة الاقتصادية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة. 44، 3-52.
- تومي، عبد الرحمن. (2012). الانحراف الاقتصادي - العولمة والهيمنة والاستبداد السياسي ملفات للمراجعة. الجزائر، دار الكتاب الحديث.
- خليل، عادل محمد أ. (2005). منظمة التجارة العالمية- إنشائها وآلية عملها. مجلة جسر التنمية. الكويت. المعهد العربي للتخطيط. العدد 37.
- خليل، عادل محمد ب. (2005). منظمة التجارة العالمية- أهم الاتفاقيات. مجلة جسر التنمية. الكويت. المعهد العربي للتخطيط. العدد 38.
- خليل، عادل محمد ج. (2005). منظمة التجارة العالمية- آفاق المستقبل. مجلة جسر التنمية. الكويت. المعهد العربي للتخطيط. العدد 39.
- خليل، محمود حميد. (2008). آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية مع إشارة خاصة إلى الاقتصاديات العربية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية والمحاسبة والمعلوماتية. 9، 68-87.
- زيون، ناهدة محمد. (2010). مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر دراسة في المفهوم والابعاد. حولية المنتدى. 1(4) 367-384.
- سعيد، محمد السيد. (1986). الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- عبد السلام، رضا. (2004). اختيار العولمة. الاسكندرية. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الله، محمود كطاع. (2016). ايدولوجيا العولمة وثقافة الاستهلاك دراسة ميدانية على عينة مختارة من الشباب العراقي. مجلة آداب المستنصرية. (72) 1-30.
- عدون، ناصر دادي. (2004). انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل. مجلة الباحث، (3) 65-78.
- فياض، محمد وعبيدة، صالح. (2007). أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على تجارة ليبيا العربية السلعية البيئية. بحث قدم لندوة "الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات. معهد التخطيط، طرابلس، 30-31 يناير 2007.
- قويدر، عياش وعبد الله، ابراهيمي. (2005). آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. (2) 49-84.
- كاظم، نائر رحيم. (2009). العولمة والمواطنة والهوية بحث في تأثير العولمة على الإنتماء الوطني والمحلي في المجتمعات. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية. (18) 253-272.
- مفلح، هزاع. (2007). التمويل الدولي. حلب. منشورات جامعة حلب.
- مقدم، عبيات وعبد المجيد، قدي. (2002). العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي. مجلة الباحث، (1) 36-42.
- مهدي، حبيب صالح. (2009). دراسة في مفهوم الهوية. مجلة دراسات اقليمية. (13) 475-493.
- ميكشيللي، اليكس. (1993) الهوية. ترجمة: على وطفة. دمشق، دار الوسيم للخدمات الطباعية.

6.2 المراجع الإنجليزية:

- Bagwell, K., & Staiger, R. W. (2001). *Domestic policies, national sovereignty, and international economic institutions*. The Quarterly Journal of Economics, 116(2), 519-562.
- Marvasti, A. (1994). *International trade in cultural goods: A cross-sectional analysis*. Journal of Cultural Economics, 18(2), 135-148.